

لهذا اتجهت معظم الدول إلى تأكيد هذه القيمة في قوانينها، لم تهتم بتحديد المعنيين اللغوي والقانوني للبيئة، وبالتالي لم تشمل القوانين الخاصة ولا النصوص الواردة في القوانين الجنائية في معظم الدول، تعريفا للبيئة ولا تحديدا للعناصر المكونة لها. ولقد استعملت بعض التشريعات عبارة (حماية البيئة) دون أن تحدد مدلولها وما تشمل من عناصر، لاختلاف الرأي فيما يتعلق بعناصر البيئة المقصودة في القانون والمحمية بنظامه المتكامل، خاصة إذا كان ما ينشئه الانسان خاصة من مثال الإنشاءات والمصانع له أي عندما بدأت عناصر البيئة الطبيعية تعاني من تدخلات الإنسان التعسفية والاستخدام غير المنضبط ولهذا أيضا، أصبح تعيين هذا المشروع إدراك هذه القيمة المركبة